

قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله ثم طائفة تقول لا يعلمه الا الله وقالت طائفة  
بل يعلمه الملائكة وكلنا الطائفتين غالبة فان هذا لا يحتمل له بل هو  
باطل واسم العلم انتفاءه وان لم يرده وهذا مثل تاويلات الفرامطة الباطنية  
والجهمية وغيرهم من اهل الحاد والمبع وتلك التاويلات باطلة واسم  
يردها كلامه ومن لم يرده لا نقول انه يعلم انه مراده فان هذا كذب على الله  
وجل والله سبحانه في العلم لا يقولون على الله تبارك وتعالى الكذب وان كنا معكم  
قد علمنا بطريق خبره عز وجل عن نفسه بل وبطريق الاعتبار ان الله المثل الاعلى  
ان اسم موصوف بصفات الكمال موصوف بالحياة والعلم والقدرة وهذه صفات  
كمال الخلق الحق لها من المخلوق فيمتنع ان يتصف المخلوق بصفات الكمال  
دون الخالق ولو ان هذه الاسماء والصفات تدل على معنى مشترك فيقتضي  
من الموافقة والمواظفة والمشاركة ما به يفهم وينتج هذه المعاني لم تكن قد  
عرفنا من الله شيئا ولا صار في قلوبنا ايمان به ولا علم ولا معرفة ولا محبة ولا ارادة  
لعبادته ودعاؤه وسؤاله ومحبةه ويقضيها جميع هذه الاحور لا تكون  
الاصح العلم ولا يمكن العلم الا باثبات تلك المعاني التي فيها نحن الموافقة والمواظفة  
ما حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عننا من شهودنا ومن فهم هذه المعاني  
الشرقية والقواعد الجلية النافعة حصل له من العلم والمعرفة والتحقق  
والتوحيد والايان والنجاة عن من الشبه والضلال والحرية ما يصير به في  
هذا الباب من افضل الذين العلم عليهم غير المعضوب ولا الضالين ومن  
سادة اهل العلم والايان وتبين ان القول في بعض صفات اسم كقول  
في سائرهما وان القول في صفات كقول في ذاته وان اثبت صفة دون صفة  
فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشاركة احداهما الاخرى فيما به  
نفاها كان مقتضاها متنا قضا فنفي النزول والاستوى والرضي والرضي  
او العلم والقدرة او اسم العلم والقدرة او اسم الموجود قد اراد بجمعه من شبيهه ويراد

مقتضاها

وتجسيم

وتجسيم فانه يلزمه فيما اتبته نظر ما يلزمه لغيره فيما اتبته هو واتبته المشت  
فكل ما استدلل به على نفي النزول والاستوى والرضي والعصب يمكن منازعه  
ان استدلل بنظره على نفي الارادة والسمع والبصر والقدرة والعلم وكلما استد  
به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر يمكن منازعه ان استدلل بانظره على  
نفي القدرة والعلم والسمع والبصر وكلما استدلل به على نفي هذه الاسماء يمكن  
منازعه ان استدلل به على نفي الوجود والواجب ومن المعلوم بالضرورة  
انه لا بد من وجود قديم واجب بنفسه يمتنع عليه العدم فان الوجود اما ممكن  
واما واجب وقديم والممكن الحديث الوجود الواجب وقديم فاذا كان ما  
يستدل به على نفي الصفات يستلزم نفي الوجود القديم ونفي ذلك يستلزم نفي  
الوجود مطلقا علم ان من عطل شيئا من الصفات الثابتة بمنزلة هذا الدليل  
كان قوله مستلزما لتعطيل الموجود المشهود ومثال ذلك انه اذا قال النزول  
والاستوى ونحو ذلك من صفات الاجسام فانه لا يعقل النزول والاستوى  
الاجسام مركب والله سبحانه منزها عن هذا اللازم فليزم نفيهم عن اللازم و  
قال هذه حادثة والحادث لا يفوح التجسيم مركب وكذلك اذا قال الرضا والغضب  
والفرح والحبة ونحو ذلك فهو من صفات الاجسام فانه يقال له ولكن لا ارادة  
والسمع والبصر والقدرة من صفات الاجسام فان كما لا يعقل ما ينزل  
ويستوي ويقضب ويرضى الاجسام لم يعقل ما يسمع ويبصر ويرى ويعلم  
ويقدر الاجسام فاذا قيل سمع ليس كسمعنا وبصر ليس كبصرنا و ارادة  
ليس كاردتنا وكذلك علمه و قدرته قيل له ولكنه ذلك رضاه ليس كرضانا  
وغضبه ليس كغضبنا و فرجه كفرحنا ونزوله واستواءه ليس كترولنا واستوائنا  
فاذا قيل لا يعقل في الشاهد غضب الاعلى ان دم القلب لطلب الانتقال ولا  
يعقل نزول الانتقال والانتقال يقتضي نفي جرد وسعول فيكون  
ينزل لم يبق فوق العرش رب قبل ولا يعقل في الشاهد الارادة الامل القلب

ل